المصـــــدر : عكاظ - ملحق خاص
التـــاريخ : 23-09-2007
الصفحـات : 36
العـــدد : 15002
المسلسل : 68

ملف صحفي

الوطن .. ملحمة التحدي والإنجاز

المصـــــدر : عكاظ - ملحق خاص
التـــاريخ : 23-09-2007 العـــدد : 15002
الصفحـات : 36 المسلسل : 68

بعيدا عن الفكر التغريبي والاجـنـدات الـجاهـزة

التجربة الدستورية السعودية وطنية مستمدة من الواقع الثقافي والاجتماعي والديني للأمة

جمع وإعداد وتأليف
الدكتور/ عبد الله بن فخري الأنصاري

تحتفل المملكة اليوم بيومها الوطني وسط انجازات وطنية شاملة تشهدها البلاد في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في اطار نهضة متجددة شكلت علامة مضيئة على تواصل البناء والتطور والإصلاح بحكمة بالغة ورؤية عصرية. وفي تاريخ المملكة وفي ظل العهود الزاهرة والسياسة الحكيمة التي ينتهجها قادة هذه البلاد ارتبطت هذه النهضة بالتطور الدستوري والإداري في المملكة عبر مراحل مختلفة أرسى دعائمها ورفع أعمدتها فارس التوحيد والبناء، الملك عبدالعزيز - طيب الله ثراه - الذي وحد أجزاء هذا البلد الطاهر. وأسس بنيانه تحت راية التوحيد، وجمع أبناءه على كلمة سواء. ووضع نظامه الدستوري والإداري تحت مظلة الشريعة الإسلامية. ولم ينوح هذا اليوم حصاد سنوات من الكفاح لتوحيد هذه الأمة فحسب. بل شكل قوة دفع نحو التطور الدستوري في المملكة. وعزز قيم الدولة الإسلامية. وعمق فهم المجتمع لمفهوم الوطنية ..

المصـــــدر : عكاظ - ملحق خاص
التـــاريخ : 23-09-2007 العـــدد : 15002
الصفحـات : 36 المسلسل : 68

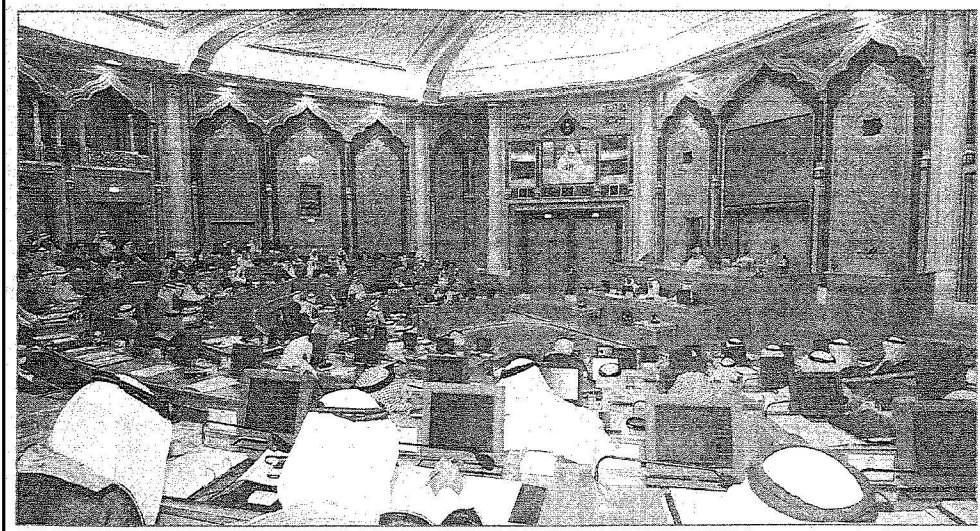

تعديل نظام مجلس الشورى ومنحه سلطات أوسع لإصدار التشريعات

- فكر لا تحده وثيقة واحدة ويضرب بجذوره في أعماق التاريخ
- الشورى والعدل واستقلال القضاء مبادئ أساسية في ادارة الدولة
- انسجام مع ظروف المجتمع جعل الشعب يتمسك بالتجربة ويحافظ عليها ويحمي استمرارها
- التزام بمفاهيم التحديد والمعاصرة انطلاقا من قيم الاسلام
- النظام الدستوري الاسلامي يتسم بالثبات والاستقرار خلافا لسائر الانظمة في العالم

المصـــــدر : عكاظ - ملحق خاص
التـــاريخ : 23-09-2007 العـــدد : 15002
الصفحـات : 36 المسلسل : 68

ويمثل هذا اليوم الأغر، يوم توحيد المملكة، أحدى الركائز الأساسية في مسيرة البناء والتطور والإصلاح الدستوري والمجتمع المدني في المملكة بدءا بتأسيس المجالس الأهلية، وتأسيس الجمعية التأسيسية، وإصدار التعليمات الأساسية، ومرورا بتأسيس مجلس الوكلاء، وتوحيد البلاد تحت مسمى المملكة العربية السعودية، ثم إنشاء مجلس الشورى، وتأسيس مجلس الوزراء، وإصدار الأنظمة الأساسية للمملكة، وانتهاء بالانتخابات البلدية، وإصدار نظام هيئة البيعة. هذا العقد من منظومة الأحكام والمؤسسات الدستورية في المملكة جاء نتيجة لتطور عميق في الفكر السياسي والتطور الاجتماعي في المملكة، يعكس نظاما إسلاميا للحكم والسلطة، ومتجددا في أسلوب إدارة الدولة، تبرز من خلالها معالم "التجربة الدستورية" في المملكة:

فهي تجربة وطنية خالصة، تتصف بالمرونة والشمولية لأفراد المجتمع، ومستمدة من واقع الأمة الاجتماعي والثقافي والقيمي والديني، نأت بنفسها عن تبني الأنظمة الدستورية الوضعية، أو الفكر التغريبي المستورد أو "الأيدلوجيات والأجندات السياسية الجاهزة"، أو "أسلوب القفزات الطويلة". وهي تجربة تسير وفق منهج إسلامي أصيل، مستمد من القرآن الكريم والسنة المطهرة، ومن مبادئ الإسلام وقيمه العقائدية والشرعية والفكرية والأخلاقية، باعتبارها قاعدة لنهضة حضارية شاملة ومشروع إسلامي ووطني وسياسي واجتماعي متكامل. وهي تجربة ملتزمة بمفاهيم التجديد والمعاصرة والإصلاح المنطلقة من قيم الإسلام الأصيلة والمنضبطة بها والمبنية على الحوار الحضاري البعيد عن التعصب والتسفيه.

وتتسم "التجربة الدستورية السعودية" بملائمتها وانسجامها مع ظروف المجتمع بشكل يبعث على تمسك الشعب بهذه التجربة وحرصه عليها. فالإسلام هو عقيدة وشريعة ومنهج حياة لقيادة وشعب المملكة ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وبين الدولة والمجتمع، وبين مؤسسات الدولة فيما بينها. ومبادئ الشريعة الإسلامية وقيمها الكبرى كالعدل، والنصيحة، والشورى، والسمع والطاعة، والمسؤولية والمسائلة، والقيم الوطنية الفطرية الصادقة المنضبطة بقيم الإسلام، من حب الوطن، والاعتزاز به، وحماية مكتسباته ومنجزاته هي الدافع وراء مشاركة أبناء الوطن في العملية السياسية في المملكة. لذا لم يكن غريبا أن تتمتع المملكة بالثبات والتكامل والانسجام والاستقرار الدستوري والسياسي بين سائر الأنظمة في العالم، حتى أصبح واقع المملكة العربية السعودية الإسلامي دليل عملي على نجاح تطبيق النظام الدستوري الإسلامي، وحجة على الذين يشككون في صلاحه.

ويتميز الفكر الدستوري في المملكة بأنه لا تحده وثيقة واحدة، وإنما تمثله قواعد ثابتة مستمدة من الكتاب والسنة والإجماع والقيم الإسلامية الكبرى كالعدل والشورى والاجتهاد والاستقلال القضائي..ثم تأتي مجموعة من التشريعات، والتفصيلات كالأنظمة الأساسية وما يتفرع عنها من المؤسسات الدستورية والمعاهدات أو الالتزامات والتي تمثل قيم مرحلية فرعية مشتقة من القيم الدستورية الإسلامية الكبرى تتصف بالمرونة مما يجعلها تستجيب للتغيير السياسي والاجتماعي وفقا لما تقتضيه المصلحة العامة وفي إطار الشريعة الإسلامية.

التاريخ الدستوري للمملكة

وتضرب "التجربة الدستورية السعودية" بجذور عميقة في التاريخ تجلت فيها أهمية القيم الدستورية الإسلامية في مراحل التطور الدستوري في المملكة منذ تحالف حاكم الدولة السعودية الأولى محمد بن سعود مع المصلح الديني في ذلك الوقت الشيخ محمد بن عبد الوهاب من خلال دعوته الإصلاحية المباركة القائمة على أساس العودة إلى الكتاب والسنة على منهج السلف الصالح. هذه العلاقة بينهما أرست دعائم الدولة الإسلامية الحديثة. ومنذ ذلك الوقت اعتُمدت المبادئ الدستورية الإسلامية كالشورى والعدل والاستقلال القضائي والاجتهاد والبيعة كمنهج أساسي في إدارة الدولة حتى يومنا هذا.

القيم الدستورية

وأصبح للمملكة كيان سياسي مستقل بعد أن أكمل الملك عبد العزيز مسيرته في توحيد البلاد من الخليج العربي شرقا إلى البحر الأحمر غربا منهيا بذلك سلسلة من المعارك الطويلة من أجل توطيد وحدة وأمن واستقرار تلك المنطقة التي مزقتها النزاعات والصراعات والمفاسد العقدية والفكرية. وانصب جل اهتمام الملك عبد العزيز- طيب الله ثراه - آنذاك على بناء كيان الدولة، وتوحيد أجزائها، والمحافظة على أمنها واستقرارها، مع تأصيل القيم الإسلامية والمنهج الإسلامي في الحياة الاجتماعية وأسلوب إدارة الدولة. وانبثقت شرعية هذه الدولة الإسلامية الناشئة من خلال تمسك مؤسسها - طيب الله ثراه - بالمبادئ الدستورية الإسلامية كالشورى والبيعة وما تبعها من الانتقال السلس للحكم، حيث حرص الملك عبدالعزيز على الالتزام بالقيم الإسلامية الدستورية الكبرى منذ اليوم الأول من بداية جهاده في توحيد البلاد.

الإدارة السياسية

فمنذ لحظات النصر الأولى وتمكنه - طيب الله ثراه - من استعادة الرياض نودي في البلدة بأن الحكم لله ثم لعبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود. وانطلاقا من حرصه على العمل بمبدأ الشورى انتظر الملك عبدالعزيز قدوم والده الإمام عبدالرحمن بن فيصل - طيب الله ثراه - والذي كان يحمل البيعة من شعب الرياض قبل انتقاله إلى منفاه قبل عشر سنوات. إلا أن الوالد الذي أدرك تلك الصفات البارزة في شخصية عبدالعزيز تنازل لابنه عن الحكم والإمامة في اجتماع حافل بالمسجد الكبير بالرياض وجاءت الوفود مبايعة في ٥ شوال ١٣١٩هـ الموافق ١٤ يناير ١٩٠٢م بقودها العلماء والأعيان لمبايعة الإمام الجديد. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن مبدأ الشورى عند الملك عبدالعزيز تعدى استشارة العلماء أو الممثلين المنتخبين إلى انماط وأشكال عديدة. فقد اصطفى لنفسه طيب الله ثراه نخبة من المستشارين من أنحاء العالم العربي كانت تعرف بـ "الصحبة السياسية" أو "الإدارة السياسية"، اجتمعت بصورة يومية لاستعراض الأحداث الداخلية والدولية حيث استفاد - طيب الله ثراه - من اختلاف الرأي وحرية التعبير التي كانت تسود هذه الجلسات. ورغبة منه في تعزيز ودعم تطبيق مبدأ "الشورى" الإسلامي أقام رحمه الله عدة مؤتمرات لترسيخ مبدأ الشورى نظريا وعمليا بين الراعي والرعية، من ذلك عقد

المصـــــدر : عكاظ - ملحق خاص

التـــاريخ : 23-09-2007 العـــدد : 15002

الصفحـات : 36 المسلسل : 68

المؤتمر الإسلامي في شهر ذي الحجة ١٣٤٤، الموافق يونيو ١٩٢٦م، ومؤتمر الرياض الكبير والذي بحث قضايا الإصلاح الداخلي، ومؤتمر الدوادمي المنعقد في أوائل صفر ١٣٤٨، الموافق يوليو ١٩٢٩.

ومن الرياض كانت انطلاقة الإمام عبدالعزيز لإكمال مسيرة الوحدة والبناء السياسي والاجتماعي لبقية مناطق المملكة تحت راية التوحيد. وفي كل مدينة يصل إليها مد التوحيد توالت الوفود ونداءات البيعة تحذو حذو أهل الرياض مبايعين للإمام، ومبشرين ببزوغ فجر جديد، وميلاد كيان دستوري سياسي يعبر عن وحدة الأمة ويلائم الوقت واتساع رقعة الأراضي المنضمة إلى بوتقة الدولة السعودية الحديثة. يظهر ذلك من خلال الألقاب التي نالها الملك عبدالعزيز أثناء مسيرة التوحيد. فبعد ضم الإحساء (١٣٣١هـ، الموافق ١٩٠٣م) خاطبه الأتراك باسم "والي نجد وقائدها عبدالعزيز باشا"، وبعد المعاهدة السعودية البريطانية (١٣٣٤هـ، الموافق ١٩١٥م) أصبح لقبه "أمير نجد ورئيس عشائرها"، وبعد ضم عسير وانعقاد مؤتمر الرياض (١٣٣٩هـ، الموافق ١٩٢١م) أصبح اللقب "سلطان نجد وملحقاتها"، وبعد ضم منطقة الحجاز مع باقي مناطق الدولة السعودية الحديثة (١٣٤٤هـ، الموافق ١٩٢٦م) أصبح لقبه "ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها"، ومع إعلان نجد مملكة في العام (١٣٤٥هـ، الموافق ١٩٢٦م)، صار لقبه "ملك الحجاز ونجد وملحقاتها"، حتى إذا كان العام (١٣٥١هـ، الموافق ١٩٣٢م) صدر المرسوم الملكي بالاسم الحالي "المملكة العربية السعودية" وأصبح لقبه ملك المملكة العربية السعودية. ومع امتداد مسيرة التوحيد واتساع رقعة البلاد كانت تتجدد المسؤولية الدستورية والوطنية الملقاة على عاتق موحد هذا الكيان.

الأمير القاضي ومأمور بيت المال

واعتمدت الدولة السعودية منذ مراحلها الأولى منهجا مبسطا وأسلوبا موجزا في إدارة الدولة شبيه بالمعايير، والقواعد الإدارية التي كانت في عهد صدر الإسلام. حيث تمثل البناء الإداري الأول في المملكة في الأمير، والقاضي، ومأمور بيت المال. ولم يكن هناك حاجة لإنشاء دوائر مركزية حيث كانت أساليب الإدارة المحلية المتواجدة في ذلك الوقت تنسجم مع نظام المجتمع القبلي، والتقاليد القبلية العربية السائدة آنذاك. وكانت الإدارات المحلية بمختلف أشكالها مرتبطة بالحكومة المركزية التي كانت جهودها المحدودة منصرفة آنذاك للدفاع وحفظ الأمن. ففي بداية الأمر كان اهتمام الملك عبدالعزيز منصب بدرجة أساسية على توحيد أجزاء المملكة، وفرض النظام، والمحافظة على وحدة البلاد. واستمر نهج إدارة الدولة على النهج الإداري المحلي البسيط، مع إعمال القيم الدستورية الإسلامية الكبرى وعلى رأسها مبدأ الشورى في الحياة السياسية وشؤون الحكم.

استمر نهج الإدارة المحلية التقليدي يجسد نهج إدارة الدولة حتى ضم الملك عبدالعزيز الحجاز إلى الدولة السعودية الحديثة. وكان ضم الحجاز هو المحك الأول والتجربة الأولى التي تجسد الاهتمام بالتنظيم الإداري الحديث. حيث شكلت هذه المنطقة تحديا إداريا ودستوريا جديدا للملك عبدالعزيز نظرا لتعقيد تركيبة المجتمع في الحجاز، وتأثره بدول الجوار، ونظرا للمسؤوليات الإدارية الكبرى الملقاة على أبناء هذه البقعة الطاهرة وخاصة تلك التي تتعلق بضيوف الرحمن. لقد وافق هذا التحدي نظرة الملك عبدالعزيز وتطلعاته لبناء دولة دستورية إسلامية تتوافق رؤيتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية مع حاجات وتطلعات الشعب، وتنمو وفق تقدير أبنائه لما هو أفضل في خدمة هذا الوطن ومواطنيه.

فمنذ دخول الملك عبد العزيز مكة المكرمة دعا طيب الله ثراه إلى إعمال مبدأ الشورى وفق الأسس الشرعية. ففي اليوم الثالث التقى - رحمه الله - بأهل مكة وألقى فيهم خطبة بليغة أظهر فيها منهج إدارته للدولة القائم على كتاب الله وسنة رسوله، وأكد فيها على أن اختلاف علماء الأمة رحمة. كما تجلت قيم الدستور الإسلامية كالشورى وسماحة الإسلام ومرونته في تأييده رحمه الله للحوار بين علماء نجد والحجاز حيث التقى خمسة عشر من علماء مكة بسبعة من علماء نجد في ١٣٤٣/٥/٢١هـ، الموافق ١٨ ديسمبر ١٩٢٤م لمناقشة أسس العقيدة وفروعها خرج على إثره بيان مشترك بين علماء نجد والحجاز كان له الأثر الأكبر في تطور الحركة الدستورية وبناء المؤسسات الدستورية في المملكة. وبفحص تاريخ التجربة الدستورية السعودية نرى أن المملكة قد مرت بمراحل من التطور الدستوري التدريجي عبر منظومة من الأحكام والمؤسسات الدستورية حافظت فيها الدولة عبر مراحل تطورها على هويتها وقيمها الدستورية الإسلامية ونضجت مع تطور الأمة

المصـــــدر : عكاظ - ملحق خاص
التـــاريخ : 23-09-2007 العـــدد : 15002
الصفحـات : 36 المسلسل : 68

والمجتمع في المملكة.

المرحلة الأولى: تأسيس المجلس الأهلي

ففي ٢٤ جمادى الأولى ١٣٤٣هـ، الموافق ٢٠ ديسمبر ١٩٢٤م تم تأسيس المجلس الأهلي، والذي ضم في عضويته (١٥) عضوا بالإضافة إلى رئيس المجلس تم اختيارهم بواسطة ممثلين عن ثلاثة شرائح من المجتمع: العلماء، والأعيان، والتجار. واستمر هذا المجلس حوالي ستة أشهر. ولم يكن هناك نظام يحدد عمل المجلس. وفي أول عدة اجتماعات له حدد المجلس صلاحياته، حيث أنيط بهذا المجلس تنظيم المواد الأساسية لإدارة البلاد، وترك المجلس تلك الصلاحيات المتعلقة بالشؤون الخارجية والعسكرية بيد الملك. وفي هذه التجربة الدستورية الناشئة مارس أبناء هذا الوطن حقهم في إدارة بلادهم، وحقهم في انتخاب ممثليهم في هذا المجلس مما يؤكد حرص مؤسس هذه البلاد على إثراء الحياة السياسية الوطنية، وتكريس الشورى.

المرحلة الثانية: مجلس مكة الاستشاري

ورغبة من الملك عبدالعزيز في توسيع دائرة المشاركة في المجلس الأهلي أمر رحمه الله بحله وتشكيل مجلس جديد سمي بالمجلس الأهلي الشورى (مجلس مكة الاستشاري) في ١ محرم ١٣٤٤هـ، الموافق ٢٨ يوليو ١٩٢٥م تكون من ممثلين من جميع حارات مكة المكرمة، وعددها (١٢) حارة عبر انتخابات حرة، واثنين من العلماء، وممثل عن التجار، إضافة إلى ثلاثة أعضاء عينهم الملك عبد العزيز من أعيان البلد. وحددت المواد الست التي تكون منها نظام المجلس: شروط العضوية، وموعد للاقتراع، ومن لهم حق الاقتراع، وشكل المجلس النواة الأولى لنظام مجلس الشورى الذي تأسس فيما بعد. وفي جلسة افتتاح المجلس الجديد في ١٣ محرم ١٣٤٤هـ، الموافق ٢ اغسطس ١٩٢٥م انتخب المجلس رئيسا ونائبا للرئيس بطريق الاقتراع السري، وأمينا للسر بطريقة الاقتراع العلني. أما فيما يتعلق بصلاحيات المجلس فقد تمت صياغتها في سبع مواد شملت: تنظيم جميع الأمور وترتيبها في المحاكم، والأمور البلدية، والأوقاف، والتعليم، والأمن، والتجارة والاتصالات، إضافة إلى تشكيل لجان دائمة لحل المشكلات التي يرجع فيها إلى العرف بما لا يخالف أصلا من أصول الشريعة الإسلامية. وقد أريد لنموذج هذا المجلس أن يمتد إلى مدن أخرى كالمدينة المنورة وجدة والطائف.. وأن يكون مستوى التمثيل الانتخابي فيها لشريحة أكبر من كافة قطاعات المجتمع.

تأسيس الجمعية التأسيسية

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية شكل الملك عبدالعزيز مجلسا لإدارة الحكم في الحجاز برئاسة ابنه فيصل - طيب الله ثراه - وثلاثة من المساعدين. وبطلب من الملك عبدالعزيز تشكلت الهيئة التأسيسية في جمادى الآخر ١٣٤٤هـ، الموافق يناير ١٩٢٦م من (١٣) عضوا، تم اختيار (٨) منهم عن طريق الاقتراع السري من قبل ممثلي مدن مختلفة من الحجاز. وتم تعيين الرئيس (الأمير فيصل بن عبد العزيز آنذاك) وبقية الـ (٥) أعضاء بواسطة الملك. وقد كلفت الجمعية التأسيسية بصياغة التعليمات الأساسية للمملكة الحجازية.

المرحلة الثالثة: المملكة الحجازية

وفي غضون سبعة أشهر من تشكيل الهيئة التأسيسية، تمكنت الهيئة من وضع التشكيلات الأساسية لنظام الحكم والإدارة، وهي ما سميت بالتعليمات الأساسية. حيث صدرت موافقة مؤسس البلاد عليها في ٢١ صفر ١٣٤٥هـ، الموافق ٣٠ أغسطس ١٩٢٦م. وتكونت التعليمات الأساسية للمملكة الحجازية من (٩) أقسام و(٧٩) مادة تناولت: المملكة - شكل الدولة - العاصمة - اللغة الرسمية (القسم الأول)، إدارة المملكة - الأحكام - النيابة العامة - مسؤولية الإدارة (القسم الثاني)، أمور المملكة الحجازية (القسم الثالث)، المجالس: مجلس الشورى - مجلس المدينة - مجلس جدة - مجلس النواحي - مجلس القرى والقبائل (القسم الرابع)، ديوان المحاسبات (القسم الخامس)، المفتشية العامة (القسم السادس)، المأمورون (القسم السابع)، المجالس العمومية البلدية (القسم الثامن)، لجان الإدارة للبلديات (القسم التاسع).

لقد شكلت هذه المرحلة منطلقا نحو تعزيز التطور الدستوري في المملكة. فقد نصت التعاليم الأساسية على أن الدولة دولة شورية إسلامية مستقلة (مادة ٢)، ملكها مقيد بأحكام الشرع الشريف (مادة ٥) وأحكامها منطبقة على كتاب الله وسنة رسوله، عليه الصلاة والسلام، وما كان عليه الصحابة، والسلف الصالح (مادة ٦). كما تجلت في التعليمات الأساسية إرادة الملك عبدالعزيز في البدء في بناء منظومة الأحكام

المصـــــدر : عكاظ - ملحق خاص
التـــاريخ : 23-09-2007 العـــدد : 15002
الصفحـات : 36 المسلسل : 68

والمؤسسات الدستورية لهذه الدولة الناشئة. فقد استوحيت مواد التعليمات الأساسية من الفكر السياسي والاجتماعي والاقتصادي الإسلامي، واستقلت في بنيانها عن أي دستور من الدساتير العالمية، واشترك في صياغتها أبناء الوطن آخذين بعين الاعتبار طبيعة التركيبة الاجتماعية والثقافية التي يعيشونها. والجدير بالذكر أن التعليمات الأساسية لم تتطرق لأشكال العلاقة بين السلطات الثلاث في الدولة أو بعض الحقوق التي عادة ما ترد في الدساتير الحديثة، وذلك لأن مرجع ومصدر أحكام هذه الدولة هو الشريعة الإسلامية، وهو مردها في الحفاظ على القيم الدستورية الإسلامية الكبرى من استقلال القضاء وحقوق الإنسان والشفافية والمساءلة. ولعل أبرز ما عنت به "التعليمات الأساسية" هو تشكيل المجالس المحلية: مجلس الشورى في مكة، ومجالس الإدارة ومجالس النواحي.

فقد شكلت التعليمات الأساسية مجلس الشورى من (١٢) عضوا: النائب العام ومستشاريه، بالإضافة إلى (٦) أشخاص يعينوا من قبل الملك ممن فيهم اللياقة والاقتدار، ولمدة سنة واحدة للنظر في الأمور والمسائل المحالة إليه من قبل النيابة العامة، ومن ثم عرضها على الملك للتصديق (المواد ٢٨ - ٣١). ومن الملاحظ هو التطور في تنظيم المجلس، حيث وردت في التعليمات الأساسية تعليمات تفصيلية عن تشكيل مجلس الشورى لم ترد في أنظمة المجالس السابقة. كما شكلت التعليمات الأساسية مجلسا في كل من جدة والمدينة المنورة يدعى (مجلس الإدارة) مؤلف من القائم مقام، ومعاونه، ومن رؤساء المأمورين، وأربعة من الأعيان يتم تعيينهم من قبل الملك من ذوي اللياقة والاقتدار ولمدة سنة واحدة. يجتمع المجلس كل أسبوع تحت رئاسة القائم مقام ومعاونه للنظر في الأمور الخاصة بشؤون كل منها والمحالة إليه، واتخاذ القرارات بأغلبية الأصوات، وترفع مقررات المجلس إلى النائب العام ثم إلى الملك للمصادقة (المواد ٣٢ - ٣٧). كما أنشئ مجلس في مركز كل ناحية مكون من رئيس الحي، ونائبه، ورؤساء المأمورين والأشخاص يتم تعيينهم من خيرة الأهالي، ويجتمعون مرة كل أسبوع أو أكثر لإجراء التدقيق والمذاكرة في الأوراق والمعاملات التي تحال إلى هذه المجالس من رؤساء النواحي، واتخاذ المقررات فيما تقتضيه المصلحة العامة. وترفع مقررات المجالس إلى النائب العام لإبداء الملاحظة ومن ثم رفعها للملك للمصادقة (المواد ٣٨ - ٤٠). وشكلت التعليمات الأساسية في كل قرية أو قبيلة ذات شأن مجلسا تحت رئاسة شيخها، وبعضوية النائب الشرعي، وشخصين يجري تعيينهما من خيرة أهاليها للنظر فيما يختص بإدارتها وأحوالها بالطرق التي ستعين لاحقا في النظام الخاص بإدارة المديريات أو النواحي والقرى والقبائل (المواد ٤١ - ٤٢).

لجنة التفتيش والإصلاح

اهتم مؤسس الدولة بمسألة الرقابة الإدارية كعامل إصلاح للإدارة عندما أمر - رحمه الله - بتأسيس لجنة التفتيش والإصلاح عام ١٣٤٥هـ، الموافق ١٩٢٧م بعد عام واحد من إصدار التعليمات الأساسية. وكلفت اللجنة بدراسة أوضاع الإدارة العامة في المملكة، والتأكد من قدرتها على القيام بمهامها بصفتها الإدارة التنفيذية للدولة، والنظر في جميع الشكاوى التي تقوم ضد أي إدارة، والخروج بتوصيات لأفضل الطرق للإصلاح. وكان على رأس لائحة التوصيات التي قدمها أعضاء اللجنة السبع اقتراحا جديدا لمجلس الشورى.

وبموجب هذه التوصيات أدخل على التعليمات الأساسية عدة تعديلات تعكس حاجة البلاد الماسة والسريعة إلى التطوير، منها صدور أمر ملكي بتاريخ ٩ محرم ١٣٤٦هـ، الموافق ٩ يناير ١٩٢٧م يقضي بتعديل القسم الرابع من التعليمات الأساسية الخاص بمجلس الشورى. كما تم إدخال تعديلات أخرى لاحقة على مواد التعليمات الأساسية عندما أنشأت عدة وزارات من بينها وزارة الخارجية ووزارة المالية.

المرحلة الرابعة: مجلس الشورى

عندما قدمت لجنة التفتيش والإصلاح مشروع نظام مجلس الشورى الجديد قام الملك بحل المجلس القديم في ٧ محرم ١٣٤٦هـ، الموافق ٦ يوليو ١٩٢٧م، وصدر أمر ملكي بتعديل القسم الرابع من التعليمات الأساسية الخاص بمجلس الشورى في ٩ محرم ١٣٤٦هـ، الموافق ٨ يوليو ١٩٢٧م. وصدر نظام مجلس الشورى في (١٥) مادة وتم تأسيسه من (٨) أعضاء لمدة سنتين يتم بانتخاب الحكومة أربعة أعضاء بعد استشارة أهل الفضل والخبرة، وأربعة تختارهم الحكومة بمعرفتها يكون اثنان منهم من أهل نجد. وينعقد المجلس مرتين في الأسبوع، ويمكن أن يجتمع أكثر من ذلك بناء على دعوة من رئيسه كلما دعت الحاجة. أنيط بهذا المجلس الميزانيات، والتراخيص، والامتيازات الاقتصادية، ومشاريع البناء، ومصادرة الممتلكات من أجل المصلحة العامة، والقرارات فيما يتعلق بالعمالة والوافدين الأجانب، وتشريع الأنظمة، "ولفت انتباه الحكومة" إلى أي أخطاء في تطبيق النظام. ولعل أبرز سمات المجلس هو تحول مجلس الشورى إلى سلطة تشريعية مستقلة. فلم يكن يسن نظام في الدولة قبل عرضه على المجلس ودراسته ومناقشته. وهو ما أكد عليه الملك عبدالعزيز في كلمته أمام مجلس الشورى في قوله: "إن أمامكم اليوم أعمالا كثيرة من موازنة .

لدوائر الحكومة، ونظم من اجل مشاريع عامه، والأمة تنتظر منكم ما هو مأمول في همكم... ولقد أمرت ألا يسن نظام في البلاد ويجري العمل به قبل أن يعرض على مجلسكم من قبل النيابة العامة، وتتقحونه بمنتهى حرية الرأي على الشكل الذي يكون منه الفائدة لهذه البلاد ومقاصديها من حجاج بيت الله الحرام. إنكم لتعلمون أن أساس نظامنا وأحكامنا هو الشرع الإسلامي، وأنتم في تلك الدائرة أحرار في سن كل نظام وإقرار العمل الذي ترونه موافقا لصالح البلاد على شرط أن لا يكون مخالفا للشريعة الإسلامية".

تعديل نظام مجلس الشورى

واقتضت المصلحة إجراء بعض التعديلات على نظام مجلس الشورى، حيث صدر في ٢٥ محرم ١٣٤٧هـ، الموافق ١٢ يوليو ١٩٢٨م نظام آخر معدل في (١٤) مادة تم من خلالها زيادة عدد أعضاء المجلس من (٨) إلى (١٢) عضوا. كما أشارت المادة (٢) إلى تعيين نائب دائم للمجلس من قبل الملك، وأن ينتخب نائب ثان من قبل المجلس. وحددت المادة (٨) انعقاد جلسات المجلس يوميا بعد أن كانت مرات انعقاده مرتين في الأسبوع، وأصبح نصاب المجلس القانوني يتم بحضور ثلثي الأعضاء والرئيس بدلا من أربع أعضاء والرئيس، وأصبحت قرارات المجلس

المصـــــدر : عكاظ - ملحق خاص
التـــاريخ : 23-09-2007 العـــدد : 15002
الصفحـات : 37 المسلسل : 68

تصدر بموافقة الإكثرية بدلا من الثلثين. وصدر للمجلس فيما بعد نظاما داخليا في (٢٤) مادة. وظل مجلس الشورى يمارس صلاحيات واسعة وفق نظامه دون تعديل، إلى أن تأسس مجلس الوزراء عام ١٣٧٣هـ، الموافق ١٩٥٣م، حيث الت الكثير من صلاحيات مجلس الشورى إلى مجلس الوزراء.

المرحلة الخامسة: مجلس الوكلاء

واكب هذا التطور في السلطة التشريعية تطور في أعمال السلطة التنفيذية. فقد اقتضت المراحل الأولى من بناء الدولة أن تجتمع السلطات التنفيذية في يد النائب العام. فقد كانت أعمال السلطات الإدارية في المملكة محدودة نسبيا. إلا أنه ومع تواصل تعزيز التطور الدستوري في المملكة ازدادت الحاجة إلى تحديد وظائف السلطة التنفيذية. لذا اقترحت "لجنة التفتيش والإصلاح" تأليف مجلس تنفيذي يساعد النائب العام للقيام بواجباته ومسؤولياته. وهذا يظهر مدى وعي اللجنة بضرورة التمييز بين السلطة التشريعية والتنفيذية. ففي ١٩ شعبان ١٣٥٠هـ، الموافق ١ يناير ١٩٣٢م أصدر الملك عبدالعزيز نظام مجلس الوكلاء، وتألف المجلس من نائب الخارجية، ونائب الشؤون المالية، ونائب المجلس الاستشاري، وبرئاسة النائب العام. استمد المجلس سلطته من الملك مباشرة. ووفقا لنظامه يجتمع المجلس مرة كل يوم إذا توفرت الأغلبية، ويتخذ المجلس القرارات بالأغلبية المطلقة. وفي حال الاختلاف أثناء غياب الملك في أي من المسائل الملحة يتخذ رئيس المجلس القرار النهائي في المسألة. أما إذا كان الأمر غير ملح، فإن القرار النهائي في أي مسألة يكون بيد الملك. وقد منح المجلس صلاحيات عدة وأحدث تعديلات كثيرة على جهاز إدارة الدولة، واستمر لمدة ثلاثة وعشرين عاما. ومجلس الوكلاء بمثابة مجلس وزراء مصغر، بل هو الأساس الذي قام عليه مجلس الوزراء فيما بعد.

المرحلة السادسة: توحيد البلاد

لقد ذكرنا آنفا أن إعلان توحيد المملكة في ٢١ جمادى الأول ١٣٥١هـ، الموافق ٢٣ سبتمبر ١٩٣٢م تحت مسمى المملكة العربية السعودية أدى إلى جمع أبناء هذا الوطن تحت مظله موحدة للنظام الدستوري والإداري. وسمح بزوغ هذا الكيان الدستوري الجديد أيضا باستكمال هياكل تنظيمية جديدة في المملكة. فقد اتسع نطاق أعمال الدولة وازدادت مهامها بدرجة يتعذر فيها الاستمرار على النهج الإداري القديم. وساعد اكتشاف النفط في المنطقة الشرقية من البلاد في عام ١٣٤٩ هـ، الموافق ١٩٣٠م على تحقيق تغييرات كبيرة على الصعيد الإداري في المملكة. ففي هذه الفترة تم تأسيس عدد من الإدارات المركزية وتنظيم العلاقة التي تنشأ بينها والتي وضعت اللبنات الأساسية لتأسيس مجلس الوزراء. وتشمل هذه الإدارات: وزارات الخارجية والمالية في ١٣٤٨هـ، الموافق ١٩٣٠م، و١٣٥٤هـ، الموافق ١٩٣٦م، ووزارة الدفاع في ١٣٦٣هـ، الموافق ١٩٤٤م. وأعيد تنظيم وزارة الداخلية في عام ١٣٧٠هـ، الموافق ١٩٥١م. كما أنشئت خمس وزارات جديدة خلال العامين التاليين هي الاتصالات والتعليم والزراعة في عام ١٣٧٣هـ، الموافق ١٩٥٣م، والتجارة والصحة في ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م. كما أنشئت المديريات العامة لشؤون البترول والمعادن والإذاعة والصحافة والمطبوعات والتي تحولت بعد عدة سنوات إلى وزارات العمل والشؤون الاجتماعية والنفط والمعادن والإعلام.

المرحلة السابعة: مجلس الوزراء

وقد استمر مجلس الوكلاء يمارس أعماله حتى صدر القرار بتأسيس مجلس الوزراء في ١ صفر ١٣٧٣هـ، الموافق ٩ أكتوبر ١٩٥٣م. في ذلك الوقت كانت عناصر هذا الجهاز الإداري الجديد قد اكتملت ولم ينقص إلا جمعها تحت إدارة واحدة. جمع المجلس في ذلك الوقت بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وتكون من رئيس المجلس (الملك)، ونائبه، وعضوية جميع وزراء الدولة المكلفون، ومستشاري الملك، وكل من يرغب الملك حضورهم في المجلس. أعطى نظام مجلس الوزراء (المكون من ٢١ مادة) للمجلس صلاحيات واسعة للنظر في الشؤون الداخلية، والسياسة الخارجية للدولة، والميزانية السنوية، والموافقة على الاتفاقات والمعاهدات الدولية، وعقود الامتياز والاحتكار التي تمنح للأفراد أو الشركات، وتكوين الشركات المساهمة التي تعمل في المملكة، والتوفيق في المنازعات التي تكون الدولة طرفا فيها، وتعيين وفصل مديري المصالح وكذلك الموظفين الذين يشغلون المرتبة الرابعة فما فوقها، وتكوين وظائف جديدة، أو درجات الوظائف غير المدرجة في الميزانية، وجميع عقود توظيف الوافدين، وقبول الهبات المشروطة. ووفق للنظام، يجتمع المجلس إذا حضره ثلثا أعضائه، وتكون قراراته صحيحة إذا صدرت بأغلبية الحاضرين، ولا تكون قرارات مجلس الوزراء نافذة إلا بعد تصديق الملك عليها. ويجتمع المجلس مرة كل شهر. لكن للملك دعوة المجلس لجلسات إضافية. وقد عقد مجلس الوزراء أول جلسة له في ١ رجب ١٣٧٣هـ، الموافق ٧ مارس ١٩٥٤م برئاسة الملك سعود بن عبد العزيز رحمه الله. ثم اقتضت المصلحة العامة إجراء بعض التعديلات الطفيفة على نظام مجلس الوزراء. ففي ٢٢ شوال ١٣٧٧هـ، الموافق ١٢ مايو ١٩٥٨م تم إقرار نظام مجلس الوزراء الجديد حيث تم إزالة أي قيود على عدد الدورات المنعقدة. كما نص النظام

المصـــــدر : عكاظ - ملحق خاص
التـــاريخ : 23-09-2007 العـــدد : 15002
الصفحـات : 37 المسلسل : 68

الجديد على أن قرارات المجلس لا تكون صحيحة إلا بعد صدورها بأغلبية الحاضرين، وفي حالة التساوي يعتبر صوت الرئيس مرجحا. وفي ١٤ رجب ١٣٨٤هـ، الموافق ١٨ نوفمبر ١٩٦٤م تم تعديل مواد نظام مجلس الوزراء ليصبح الملك رئيسا لمجلس الوزراء أيضا.

اجراء مؤقت

الجدير بالذكر أنه ومع ممارسة مجلس الوزراء لعمل السلطتين التشريعية والتنفيذية ظل مجلس الشورى يواصل جلساته ونشاطاته ويستعرض ما يحال إليه من أعمال ولكن دون المستوى الذي كان عليه من قبل. وعلى الرغم من نقل الصلاحيات التشريعية من مجلس الشورى إلى مجلس الوزراء، فإنه ينبغي الإشارة إلى أن قادة البلاد كانوا على قناعة بأن ذلك إجراء مؤقت استدعته الظروف التنظيمية والتنموية للدولة في ذلك الوقت. لذا سجل التاريخ حرص قادة هذه البلاد وتطلعهم لمواصلة الارتقاء بالبناء الدستوري للدولة بصفة عامة، وتفعيل دور مجلس الشورى في العملية التشريعية وصنع القرار بصفة خاصة. ففي عهده - طيب الله ثراه - أصدر الملك فيصل بيانا اقترح فيه إصدار نظام أساسي للحكم مستمد من كتاب الله وسنة رسوله. كما اقترح تنظيم اختصاصات وسلطات الملك، ومجلس الوزراء تحقيقا للمصلحة العامة. كما قدم مقترحات لإنشاء مؤسسات حكومية أخرى كمكتب للمدعي العام، وإنشاء مجلس الوطني، واقتراحات أخرى لتطوير وتنشيط عمل مجلس الشورى. وفي عهده طيب الله ثراه تم إقرار نظام المقاطعات في جمادى الأول ١٣٨٣هـ، الموافق أكتوبر ١٩٦٣م، وكان الغرض من النظام كما أعلن الملك فيصل هو "التخفيف على الحكومة المركزية أو الجهاز المركزي بعض الأعباء التي هي دائماً تشكو منها، والتي يشكو منها الجمهور في إنجاز الأعمال، وإدارة الأعمال وفي مراقبة الشؤون التي تهم كل جزء من أجزاء المملكة". والسماح للمجالس أو السلطات الإقليمية بمشاركة الحكومة المركزية في اتخاذ القرارات التي تتعلق بمناطقهم، وإصدار التعليمات إلى المجالس القبلية للسماح لأفراد القبيلة بالمشاركة في عملية صنع القرار في أمور معينة من شؤون مجتمعهم. إلا أن النظام واجه صعوبات ولم يتم تنفيذه بالكامل. كما أظهر الملك خالد طيب الله ثراه عزمه على إحياء مهام مجلس الشورى حيث تم في عهده إنشاء لجنة عليا برئاسة الأمير فهد - طيب الله ثراه - لوضع الأطر والمعايير التي سيتم على أساسها تشكيل المجلس الجديد.

المرحلة الثامنة: الأنظمة الأساسية

ومن خلال التشاور المستمر والوعي الدستوري بحاجة وتطلعات أبناء الوطن أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز رحمه الله ثلاثة مراسيم ملكية في ٢٧ شعبان ١٤١٢هـ، الموافق ١ مارس ١٩٩٢م يتعلق الأول منها بالنظام الأساسي للحكم، والثاني بنظام مجلس الشورى، بينما يختص المرسوم الثالث بنظام المناطق. وقد أحدثت هذه الأنظمة نقلة نوعية في الحريات والحقوق والواجبات العامة، والحياة الدستورية، والسياسة الداخلية، والحياة الديمقراطية الشورية الإسلامية الحقيقية في المملكة، ومثلت خطوة راسخة نحو الإصلاح الدستوري والاعتراف بحقوق المواطنين المدنية والسياسية، وتكريس مفهوم المشاركة الشعبية في صنع القرار:

النظام الأساسي للحكم

يمثل النظام الأساسي للحكم الصادر في ٢٧ شعبان ١٤١٢هـ، الموافق ١ مارس ١٩٩٢م أهم وثيقة دستورية من بين الأنظمة الأساسية الثلاثة. تبرز أهميتها في كونها وثيقة مشابهة لدساتير البلدان الأخرى من حيث مضمونها، لكن تختلف عنها في أنها ليست المرجع الأساسي الذي يؤول إليه تفسير التشريع في المملكة. وذلك لارتباط الدولة منذ نشأتها بالمنهج الإسلامي عقيدة. لذلك فإن المملكة كما أشار الملك فهد - طيب الله ثراه - ومنذ قيامها، لم تمر بمرحلة فراغ دستوري وما هذا النظام إلا توثيقا لشيء قائم وصياغة لأمر واقع معمول به. كما أن كافة مبادئ وقواعد وأصول التشريعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية منبثقة من الشريعة الإسلامية وضوابطها. وتدور بنود النظام الأساسي للحكم حول الشريعة الإسلامية التي تمثل دستور الدولة. ويحدد النظام طبيعة وأهداف ومسؤوليات الدولة، ويحكم العلاقة بين الحاكم والمحكوم. ويحدد النظام السلطات المختلفة للدولة، وعلاقتها ببعضها، والالتزامات العامة، وواجبات الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وحقوق الأفراد وحرياتهم، واستقلال القضاء.

نظام مجلس الشورى

صدر نظام مجلس الشورى في ٢٧ شعبان ١٤١٢هـ، الموافق ١ مارس ١٩٩٢م، وأصبح بهذا الثوب الجديد يشكل المؤسسة التي أتاحت الفرصة للمواطنين المشاركة المباشرة في إدارة وتخطيط سياسات الدولة، ورصد أداء أجهزتها. حيث يتكون مجلس الشورى من رئيس ومائة وخمسين عضوا يختارهم الملك من أهل العلم والخبرة والاختصاص. ووفقا للنظام فإن للمجلس بالإضافة إلى حقه في إبداء الرأي في السياسات العامة للدولة إذا طلب الملك منه ذلك، ودوره في العملية التشريعية، الحق في تقديم الآراء والمقترحات في المجالات التالية: مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإبداء الرأي نحوها، ودراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والامتيازات، واقتراح ما يراه بشأنها، وتفسير الأنظمة، ومناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات، والأجهزة الحكومية الأخرى، واقتراح ما يراه حيالها. ويتناول نظام مجلس الشورى: إنشاء المجلس، وعدد أعضائه وكيفية تعيينهم وإعفائهم، وواجباتهم ومسئولياتهم، وأداء القسم، ومقر المجلس، ومدته، والمسائل التي يبدي المجلس فيها الرأي، والاجتماعات وإصدار القرارات، واللجان، والهيئة العامة، وتقرير المجلس السنوي، والشؤون الإدارية والمالية للمجلس. وتبرز مادة النظام الأولى مدى التزامه بالمنهج الإسلامي فكرا ونظاما وممارسة مهتديا في عمله بالآيات الدالة على الشورى من القرآن الكريم، وملتزما بكتاب الله وسنة رسوله، ومحافظا على روابط الأخوة والتعاون على البر والتقوى.

وفي وقت لاحق صدر مرسوم ملكي في ٣ ربيع الأول ١٤١٤هـ، الموافق ٢٠ أغسطس ١٩٩٣م باللائحة الداخلية لمجلس الشورى، ولائحة حقوق أعضاء مجلس الشورى وواجباتهم، وقواعد تنظيم الشؤون المالية والوظيفية للمجلس، وقواعد التحقيق والمحاكمة لعضو مجلس الشورى وإجراءاتها. ولعل التعديل الأبرز في نظام مجلس الشورى هو ذلك الصادر في ٢ شوال ١٤٢٤هـ، الموافق ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٣م والذي منح المجلس سلطات أوسع مكنته من اقتراح تشريعات دون إذن مسبق من الملك، وبات اتفاق وجهات نظر كل من مجلس الشورى ومجلس

المصـــــدر : عكاظ - ملحق خاص
التـــاريخ : 23-09-2007 العـــدد : 15002
الصفحـات : 37 المسلسل : 68

الوزراء شرطا لصدور القرارات بعد موافقة الملك عليها. أما إذا تباينت وجهات نظر المجلسين يعاد الموضوع إلى مجلس الشورى ليبدي ما يراه بشأنه ويرفعه إلى الملك لاتخاذ ما يراه. ولعل من المناسب الإشارة أيضا إلى القرار الصادر في ٢ ربيع الأول ١٤٢٦هـ، الموافق ١١ إبريل ٢٠٠٥م بزيادة عدد أعضاء مجلس الشورى إلى ١٥٠ عضوا إسهاما من قادة البلاد في توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في صنع القرار.

نظام المناطق

يعد نظام المناطق الصادر في ٢٧ شعبان ١٤١٢هـ، الموافق ١ مارس ١٩٩٢م نقلة كبيرة وتحديثا مدروسا للتنظيم المحلي بأجهزته ومؤسساته ونظمه، تتيح مزيدا من النشاط المنظم من خلال تقسيم المملكة إلى عدد من المناطق، والمحافظات، وتحقيق التنمية المنشودة في مناطق المملكة المختلفة. حيث يوفر للمناطق قدرا كبيرا من الاستقلال الإداري والمالي، مما يظهر تلمس القيادة الرشيدة إلى الحاجة في البعد عن المركزية والبيروقراطية في أداء قطاعاتها، وتخفيف العبء عن مواطني البلد عن طريق نقل كثير من الصلاحيات لأهالي المناطق عبر المشاركة الشعبية في المجالس والهيئات التي تشرف عليها الحكومة. يحكم نظام المناطق الحالي العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومات المناطق، ويوضح كيفية تنظيم مناطق المملكة ومكونات كل منطقة، ويبين واجبات ومهام أمير المنطقة ووكيله، والمحافظ، ومدير الناحية، ورئيس المركز، ومكونات مجلس المنطقة، وشروط الأعضاء وواجباتهم وصلاحياتهم، وما يتصل بأداء عملهم، وبين اختصاصات وواجبات ومسئوليات مجلس المنطقة، وما يتصل بأداء عمله من أحكام، وكيفية تنظيم العمل بين الوزارات والمصالح الحكومية والمناطق. وقد تم في ٣٠ ربيع الأول ١٤١٤هـ، الموافق ١٨ سبتمبر ١٩٩٣م إدخال تعديلات طفيفة على بعض مواد هذا النظام.

تعديل نظام مجلس الوزراء

ولإتمام بناء الكيان الدستوري للدولة، صدر الأمر الملكي في ٣ ربيع الأول ١٤١٤هـ، الموافق ٢٠ أغسطس ١٩٩٣م القاضي بتعديل بنود نظام مجلس الوزراء كي يتوافق مع النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى، وحتى يتم استكمال مراحل التطور الدستوري في المملكة، حيث نص النظام على قيام المجلس، بالإضافة لصلاحياته التشريعية، بتحديد سياسة الدولة الداخلية، والخارجية، والمالية والاقتصادية، والتعليمية، والدفاعية، والإشراف على تنفيذ هذه السياسات، ورصد تنفيذ الأنظمة والقواعد والمراسيم وخطط التنمية الوطنية. ويتضمن النظام التعريف بالمجلس وبيان مقره، وشروط العضوية، وأداء اليمين، وما يحظر على الأعضاء عمله أثناء العضوية، وأحكام التعيين وعقد الاجتماعات، ومدة المجلس، ومسؤوليات وصلاحيات الوزير، وأحكام النيابة عن الوزير، وتشكيل المجلس، وأحكام حضور الاجتماعات، ومتى يعتبر الاجتماع صحيحاً، ومتى يكون نظاميا، وكيفية محاكمة الأعضاء، وتكوين اللجان، واختصاصات المجلس، والشؤون التنظيمية، والشؤون التنفيذية، والشؤون المالية، ورئاسة مجلس الوزراء، والتشكيلات الإدارية.

إجراء الانتخابات البلدية

ويبرز التوجه الفعلي نحو الإصلاح الدستوري في المملكة جليا في ما تم من إجراء أول انتخابات للمجالس البلدية في ١٤٢٥هـ، الموافق ٢٠٠٥م، هي الأولى في تاريخ البلاد. حيث جرت على ثلاثة مراحل مقسمة بحسب المناطق لاختيار نصف أعضاء المجالس البلدية. وقد أتاحت انتخابات المجالس البلدية للمواطن فرصة المشاركة في صناعة القرار، وترشيد القرار الحكومي فيما يحقق المصلحة الأكبر للمواطن. ورغم أن المرأة السعودية لم تشارك في هذا الحدث التاريخي، إلا أن المملكة تسير باتجاه اعتماد دور أكبر للمرأة السعودية للمشاركة في العملية السياسية والاقتصادية والتنمية الاجتماعية في المملكة. وحديثا تم انتخاب المرأة السعودية في مجالس الغرف التجارية وعضوية مجالس نقابه المهندسين وجمعية الصحفيين..لأول مرة في تاريخ المملكة.

المرحلة التاسعة: نظام هيئة البيعة

ويتسم المناخ الدستوري والسياسي في المملكة بقدر من الثبات والاستقرار والرسوخ. فالمتتبع لتاريخ المملكة يرى سلاسة انتقال السلطة وفق منهج إسلامي من خلال تمسك قادتها بالقيم الدستورية الإسلامية الكبرى كالبيعة والشورى إضافة إلى العادات والتقاليد والأعراف السعودية التي تجسد في ممارستها قيم العدل والمساواة والمحبة بين الحاكم والمحكوم، كمشاركة كافة أفراد الشعب في البيعة يتقدمهم في ذلك العلماء عن قناعة تامة ورضا بين الحاكم والمحكوم، وإلقاء الملك المبايع خطابا للأمة يؤكد فيه تمسكه بدستور المملكة المتمثل بكتاب الله وسنة نبيه، ويبرز فيه أهم ملامح فترة حكمه القادمة. وحفاظا على هذه القيم الإسلامية واستمرارا لهذا التقليد الثابت الراسخ أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في ٢٦ صفر ١٤٢٧هـ، الموافق ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٦م نظام هيئة البيعة، والذي أضاف به أيده الله لؤلؤة جديدة في عقد النظام الدستوري في المملكة. حيث يختص نظام هيئة البيعة بتنظيم الحكم، ومبايعة الملك، واختيار ولي العهد في البلاد لضمان سلاسة انتقال السلطة بأسلوب حضاري راشد، وتجنيب البلاد أي فراغ دستوري أو فوضى سياسية. جاء النظام مفصلا وبأسلوب دقيق للمادة (٥) في نظام الحكم خاصة في ما يتعلق في الفقرة (ج) الخاصة باختيار ولي العهد، ومستوعبا لكافة الاحتمالات الخاصة بانتقال الحكم. واشتمل النظام على (٢٥) مادة تتضمن تحديدا لتشكيل وآلية عمل الهيئة، وطرق اختيار ولي العهد، وتكوين مجلس مؤقت للحكم في ما يخص تسيير شؤون الدولة في حالة عجز الملك وولي العهد أو الوفاة. وتأخذ الهيئة بنظام ثلثي الأعضاء لنصاب اجتماعاتها في الحالات العادية، وبنصف الأعضاء في الحالات الطارئة، وبنظام الأغلبية في اتخاذ قراراتها، وبنظام الاقتراع السري، وعند تساوي الأصوات، يرجح صوت الرئيس. وينص نظام الهيئة على التزامها في قراراتها بكتاب الله، وسنة رسوله، والمحافظة على كيان الدولة، وعلى وحدة الأسرة المالكة وتعاونها، وعدم تفرقها، وعلى الوحدة الوطنية، ومصالح الشعب.

المصـــــدر : عكاظ - ملحق خاص
التـــاريخ : 23-09-2007 العـــدد : 15002
الصفحـات : 37 المسلسل : 68

إن المتتبع للحركة الدستورية في المملكة منذ قيام الدولة السعودية إلى يومنا هذا يرى ارتباط نظام المملكة الدستوري بالشريعة الإسلامية ومبادئها منذ نشأة الدولة السعودية، حيث حققت المملكة ومن خلال تمسكها بالقيم الدستورية الإسلامية انجازات مشهودة في مسيرة البناء والإصلاح الدستوري عن طريق إصدار منظومة من الأحكام الدستورية، المستمدة من الشريعة الإسلامية استهدفت المحافظة على وحدة الوطن، وتطوير المؤسسات الدستورية، وتعزيز المشاركة الشعبية، وترسيخ مجموعة من التقاليد والأعراف العريقة في أسلوب الحكم بالقدر الذي مكنها من المحافظة على التلاحم بين أبناء الوطن، وخلق جو من الاستقرار السياسي والاجتماعي في المملكة. هذا التطور والنهضة الكبيرة اللتان شهدتهما الحياة الدستورية في المملكة لم تكن من باب الرغبة في التغيير، ولم يتم تشكيلهما في فراغ، ولم يتم فرضهما من الخارج. بل هي تجربة "ذاتية المنبت" تتفق ومبادئ الدين الإسلامي الحنيف وتقاليد وأعراف وطموحات الشعب السعودي تبلورت من خلالها الرؤية الحضارية الإسلامية الصافية في بناء المشروع الوطني الإسلامي المتكامل. والمتتبع لمراحل التطور الدستوري في المملكة يدرك أن الباب سيظل مفتوحا أمام إصلاحات دستورية أخرى كلما دعت الحاجة لذلك.

المصـــــدر : عكاظ - ملحق خاص

التـــاريخ : 23-09-2007

الصفحـات : 37

العـــدد : 15002

المسلسل : 68

المصـــــدر : عكاظ - ملحق خاص

التـــاريخ : 23-09-2007 العـــدد : 15002

الصفحـات : 37 المسلسل : 68